http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1351) السنة السادسة -الخميس (23) تشرين الاول 2008

الاراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الـــــــــــــــولادة

(٢-٣)

تأليف :فرانسيس وين
ترجمة:سعدي عبد اللطيف

في سبعينات القرن الماضي، دار كلام كثير عن عصر خال من العمل قريب الحدوث بفضل الأتمتة ، وباننا نادرا ما سنعمل – وأطل علينا فيض من الكتب التي تطيل التفكير جديا بالكيفية التي علينا فيها ملء وقت الفراغ المستجد دون ان نصبح بلداء ميئوسا منهم، وأي واحد تقع عيناه، اليوم، على تلك الكتب المنسية، في دكان للكتب المستعملة، سيضحك والشكوك تغزو عقله. فالمستخدم البريطاني المتوسط يصرف، الآن، ٨٠٢٢٤ ساعة من حياته في العمل مقابل ٦٩٠٠٠ ساعة عام ١٩٨١. ويبدو اننا، بعيدا عن فقداننا أخلاقيات العمل(بالمعنى البروتستانتي)، اصبحنا عبيدا للعمل أكثر فأكثر. أما الموضة الجديدة فتتمثل في الكتب التي تسأل بقلق كيف بامكاننا تحقيق التوازن بين الحياة والعمل في عصر لا يمتلك فيه الناس وقتا لأي شيء عدا العمل والنوم.

وهذا الأمر لن يدهش كارل ماركس مطلقا. ففي الفصل ١٢ من رأس المال يفضح ماركس زيف الاطروحات الإقتصادية التي ظهرت أواسط العصر الفيكتوري التي نقرأ، ربما في صفحة واحدة فيها ان العامل مدين بالإمتنان الى رأس المال لتطويره إنتاجيته، لأن وقت العمل الضروري قد جرى تقصيره، وفي الصفحة التالية نقرأ ان العامل، للبرهنة على امتنانه، يجب عليه العمل في المستقبل ١٥ ساعة بدلا من ١٠. ويقول ماركس ان مايهدف اليه الإنتاج الرأسمالي لا يكمن في انقاص يوم العمل بل الى التخفيض الى الحد الأدنى من وقت العمل الضروري لإنتاج بضاعة ما.

حقيقة ان العامل عندما تزداد إنتاجية عمله،يقوم بإنتاج عشرة أضعاف من البضائع التي كان ينتجها في السابق، وهكذا يصرف وقتا يعادل عشرا من زمن العمل على كل بضاعة، لكن لن يمنعه هذا، بأية حال، من مواصلة العمل ١٢ ساعة كما في السابق، ولا من إنتاج ١٢٠٠ مادة بدلا من ١٢٠ في تلك الساعات ١٢. ولربما سيطول، حقا، يوم عمله في الوقت نفسه، لكي يجبر على إنتاج ١٤٠٠ مادة خلال ١٤ ساعة. وهدف هذه العملية يتمثل فيتقصير ذلك الجزء من يوم العمل الذي يتوجب على العامل أن يعمل من أجل ذاته وتطويل، في ما يتصل بذلك، الجزء الآخر من اليوم، يكون فيه العامل حرا للعمل من اجل الرأسمالي.

لكن اذا غمرت كل هذه البضائع الإضافية السوق بينما العمال هم (بدورهم كمستهلكين) ليسوا أكثر غنى من السابق، يترك الرأسمالي بكمية هائلة من البضائع الكاسدة. ماذا يحدث بعدئذ؟ لقد لفت ماركس عام ١٨٤٨ في البيان الشيوعي الأنتباه الى الأزمات التجارية التي تضع عودتها الدورية، في كل مرة وبطريقة تهديدية، وجود كامل المجتمع البرجوازي في محنة خطيرة. و في هذه الأزمات، تجري، وعلى نحو دوري، عملية تدمير ليس فقط الجزء الأعظم من المنتجات الموجودة فحسب، بل أيضا القوى المنتجة التي خلقت سابقا. في هذه الأزمات هناك يندلع وباء يبدو، قياسا الى العهود السابقة، أمرا سخيفا ومنافيا للعقل – ألا وهو وباء الأفراط في الإنتاج. ويحاجج ماركس بأن ظروف المجتمع البرجوازي هي، ببساطة، أكثر ضيقا من أن تستوعب الثروة التي خلقتها هذه الظروف. والرأسمالية أمامها طريقان للتغلب على هذه المشكلة: بالتدمير الأجباري لكتلة القوى المنتجة، من جانب، والأستيلاء بالقوة على أسواق جديدة، وبالأستغلال الأكثر شمولا للأسواق القديمة . أي يمكن القول، تمهيد الطريق لأزمات أكثر سعة وأكثرها تدميرا، واضعاف الوسائل التي تمنع بها الأزمات. هذه هي الدورة منالإزدهار الإقتصادي والأزمة الإقتصادية والتي تجاهد الحكومات للأفلات منها منذ ذلك الحين. ووفقا لماركس ليس هناك مهرب من هذه الدورة مادامت الراسمالية سائدة: فالتواتر العاصف من التوسع والركود الإقتصاديين شيء متأصل في نظام له ميل طبيعي نحو الأفراط في الإنتاج. وكتب ماركس في المجلد الثالث من رأس المال انالعائق الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته. واذا كان الحفاظ على قيمة رأس المال يعتمد على مصادرة الملكية وافقار الجماهير افقارا شديدا، فأن الحفاظ على قيمة رأس المال لابد له، دائما، من الدخول في صراع، في الوقت نفسه، مع دافع رأس المال المتجه نحو الاتساع اللامحدود واللامشروط في الإنتاج.ويبقى، دوما، السبب الأخير لجميع الأزمات الحقيقية فقر الجماهير وقيود الإستهلاك المفروضة عليها مقارنة بميل الإنتاج الرأسمالي لتطوير القوى المنتجة بطريقة تكون فيها،فقط، السلطة المطلقة لفرض الإستهلاك على المجتمع بأكمله، هي ما تمثل الحد الأقصى.

فالرأسمالية، اذن، مهددة بجروح مميتة، أوقعتها في جسدها، اسلحتها ذاتها. وبعد فشل ثورات ١٨٤٨ حاجج ماركس بأن اندلاع ثورة جديدة أمر ممكن الحدوث فقط نتيجة لأزمة [إقتصادية] جديدة، وكان ينتظر بفراغ صبر، منذ ذلك الحين، وصول الطلائع المحفزة للثورة. وتنبأ ماركس في أعياد الكرسمس لعام ١٨٥١ بأنزمن اندلاع الثورة لن يتعدى الخريف التالي... وأنا مقتنع أكثر من أي وقت مضى بانه لن تندلع ثورة حقيقية من دون وقوع أزمة تجارية. وكان أي أرتباك في الأسواق أو أي سلسلة متلاحقة من حالات الأفلاس يغري ماركس باطلاق تكهنات جذلانة.وعلى رأس ذلك، هناك الأزمة التجارية التي تلوح في الأفق مقتربة والتي تتفجرأعراضها المبكرة في كل مكان. .....؟(١٨٥٢). الظروف الحالية..... برأيي يجب أن تؤدي، قريبا، الى احداث زلزال،(١٨٥٣). وما يعزز، على الدوام، توقعاته فريدريك أنجلز ممثله في قلعة الرأسمالية الذي أخبره عام ١٨٥٦ أنه في غضون العام القادم سيجيئيوم العقاب الذي لم يخطر على بال احد أبدا، سيحل الخراب في الصناعة الأوربية بأكملها، ستفيض جميع الأسواق بالبضائع المخزونة الكاسدة... ستحشر جميع الطبقات المالكة في مأزق وخيم وستتعرض البرجوازية الى الأفلاس التام، أما الحرب والتبذير ففي أعلى درجاتهما. وكما رأينا، فأن ماركس في شتاء عامي ١٨٥٧-١٨٥٨ كان يعمل بضراوة على مخطوطته الإقتصادية التي أطلق عليها لاحقا اسم الغروندسية من أجل التوصل، في الأقل، الى الخطوط التمهيدية الواضحة قبل أن يحل الطوفان. وعاد الى هذه الثيمة في ملحق للطبعة الثانية للمجلد الأول من رأس المال (١٨٧٣)، كتب الملحق للدفاع عن الأسلوب الديالكتيكي للمجلد الأول:

يمثل شكله العقلاني [الديالكتيكي] فضيحة ومقتا شديدا للبرجوازية والناطقين النظريين اللاعمليين باسمها، لأنه يتضمن في فهمه الأيجابي عما يوجد من الأعتراف، في الوقت نفسه، بنقيضها، ودمارها الحتمي.. والحقيقة بأن حركة المجتمع الرأسمالي مليئة بالتناقضات تؤثر بنفسها، وبأقصى صورة ملفتة للنظر، على البرجوازية العملية في التحولات في الدورة المتكررة في فترات نظامية والتي تمر، من خلالها، الصناعة الحديثة الذروة التي تؤدي الى الأزمة العامة. هذه الأزمة، تقترب ثانية من جديد.

واضاف ماركس وعندما تصل الأزمة الى شدتها وشموليتها فانهاستصعق ب ديالكتيكها حتى روؤس المغرورين المتسلطين على الأمبراطورية الألمانية – البروسية الجديدة المقدسة.

وهذا أمل مختال: فبعد قرن ونصف تقريبا، يظل استخدام ماركس للديالكتيك في رأس المال مثار جدال ساخن. فالطريقة التي استنبطها من دراسته الأولى ل هيغل،، الذي ركب سابقا عدة أشكال من الديالكتيك – من تناقضات زينو (فيلسوف أغريقي) حتى المفاهيم النقدية للفيلسوف كانط – وصقلها فيما يمكن اختصارهذه الأشكال، على أفضل مايكون، على انها صيرورة للعقل تولد ذاتيا. وهيغل، ذاته، سماهافهم التعارضات في وحدتها أو فهم الأيجابي في السلبي،أي السعي وراء التناقضات واندماجها الى أفكار جديدة أكثر تكاملا. فكل فكرة ثمرة لمرحلة اقل تطورا من تلك الفكرة، لكنها تضم في داخلها بذرة فكرة أكثر تقدما.

> فبعد خاتمة الخطبة الباهرة، قرر ماركس إضافة تقفيلة ساخرة على شكل فصل بعنوان النظرية الحديثة عن الاستعمار مصمم للكشف عما يحدث اذا تحرر عمال الأجر بعد تحطيم أغلالهم. ففي دول مثل انجلترا،أخضع النظام الرأسمالي لنفسه، بالكامل تماما، مصادر الأمة والتي يعتبرها الإقتصاديون كجزء من النظام الطبيعي. لكن ماركس لاحظ والأمر ذاته، وبطريقة أخرى، في المستعمرات، حيث يجابه كيس النقود معارضة من مستوطني الطبقة العاملة الذين يستخدمون عملهم لأغناء أنفسهم بدلا من الرأسمالي.

وما هو وثيق الصلة بالموضوع، وضوح مفهوم ماركس ذاته عن التطور الإقتصادي بما فيه الكفاية – برغم أن هيغل، بأعتباره مثاليا وليس ماديا، سيحتج، دون شك، على قلب تكنيكه رأسا على عقب. فبالنسبة لهيغل، فان العالم الحقيقي لاشيء سوى تعبير عن الفكرة ، في حين أنه، وفقا لماركس فان الفكرة لاشيء غير العالم المادي معكوسا في العقل الأنساني ومترجمة الى أشكال من التفكير. وقال ماركس قائلا انديالكتيك هيغل يمثل الشكل الأساسي لكل الديالكتيك، لكن بعد تجريده من شكله الغامض فقط، يصبح تمييزه، على وجه الضبط، عن طريقتي ذاتها. وفي ذلك الملحق عام ١٨٧٣، يعيد ماركس الى الذهن انه قام بتوجيه نقد الى الجانب المبهم في ديالكتيك هيغل قبل ٣٠ سنة تقريبا، في وقت كان فيه ديالكتيك هيغل مايزال الموضة السائدة.

لكن، بالضبط وعندما كنت اعمل على المجلد الأول من رأس المال كان رديئو الطبع، المتعجرفون، والطفيليون السطحيون أؤلئك يهلوسون بتبجح بين أوساط المثقفين الألمان وبدأوا يشعرون بالأبتهاج في التعامل مع هيغل... على انهكلب ميت. لذلك، جاهرت علنا بنفسي بأنني ما أنا الا تلميذ نجيب لذلك المفكر الجبار، وحتى عملت، هنا وهناك في الفصل المتعلق بنظرية القيمة، على استحضار نمط التعبير الذي يتفرد فيه هيغل.

وكان ماركس يعرف، على أية حال، ان هذه الفخاخ الديالكتيكية تمتلك قيمة استخدام إضافية. فبعد كتابته مقالا عن الأنتفاضة في الهند عام ١٨٥٧ ، موحيا بأن البريطانيين سيبدأون بالأنسحاب من الهند حالما يجيئ موسم الأمطار، أعترف لأنجلز:من الممكن اني سأ صير من نفسي وكأني أبدو متعنتا، لكن في تلك الحالة يستطيع المرء الأفلات من هذا الأمر بقليل من الديالكتيك. لقد قمت، بالطبع، بصياغة افتراضي، بحذر شديد، بحيث يبدو صحيحا في كلتا الحالتين. وعندما يطبق الديالكتيك بهذه الطريقة، فيعني ذلك انك لن تعترف،أبدا، ان احدى الحالتين هي خاطئة.

> فبعد خاتمة الخطبة الباهرة، قرر ماركس إضافة تقفيلة ساخرة على شكل فصل بعنوان النظرية الحديثة عن الاستعمار مصمم للكشف عما يحدث اذا تحرر عمال الأجر بعد تحطيم أغلالهم. ففي دول مثل انجلترا،أخضع النظام الرأسمالي لنفسه، بالكامل تماما، مصادر الأمة والتي يعتبرها الإقتصاديون كجزء من النظام الطبيعي. لكن ماركس لاحظ والأمر ذاته، وبطريقة أخرى، في المستعمرات، حيث يجابه كيس النقود معارضة من مستوطني الطبقة العاملة الذين يستخدمون عملهم لأغناء أنفسهم بدلا من الرأسمالي.

وحتى أكثر النبوءات وضوحا التي لايعتريها الغموض في رأس المال – أي الزوال الوشيك للرأسمالية – بامكانها،بالتالي، الافلات من المطرقة النقدية لأولئك الذي يسعون الى تزييفها. وأكد ماركس في الخاتمة الرصينة للمجلد الأول ان التنافس بين الرأسماليين يؤدي الى تركيز الإنتاج الى وحدات تتوسع دوما، مما يقود الى تشديد اضطهاد العمال واستغلالهم،ولكن مع هذا تتنامى ثورة الطبقة العاملة، هذه الطبقة التي تتنامى أعدادها،على الدوام، وتزداد انضباطا ووحدة وتنظيما نتيجة للميكانزم ذاته لصيرورة الإنتاج الرأسمالي نفسه.... ليقرع،بالنتيجة، ناقوس نعي الملكية الخاصة لرأس المال. يستنتج معظم القراء من ذلك بأن ماركس ظن ان الرأسمالية تتمدد، وقتها، على سرير الموت – وهذا استدلال معقول اذا أخذنا بالأعتبار الأبتهاج بالرؤيا النبوئية والتي يستقبل بها ماركس بهتافات الأستحسان كل أزمة مالية جديدة. (الظروف الحالية.... برأيي يجب أن تؤدي،قريبا، الى احداث زلزال.) ومع ذلك، سيكون،هذا، افتراضاً مدهشا بالنسبة لماركس، أكثر من أي شخص آخر، أن يعلنه جهارا. فوصفه،ذاته، للمراحل التاريخية المختلفة للإنتاج الإقتصادي – المشاعية البدائية، ... الأقطاع، الرأسمالية يشير الى ان كل عصر امتد لعدة قرون، وأحيانا حتى لألف سنة قبل ان يحل عصر محل عصر آخر. ويدرك ماركس تماما ان الرأسمالية البرجوازية أكثر ديناميكية وقوة الى حد بعيد من أي نمط آخر سبقها: وكما كتب في البيان الشيوعي ، انها أنجزت العجائب فاقت كثيرا الأهرامات المصرية، وقنوات الماء الرومانية والكاتدرائيات القوطية، وسيرت حملات تضاءلت ازاءها كل ماسبقها من عمليات نزوح الأمم والحروب الصليبية. كيف بامكانه، بعدئذ، الأعتقاد بأن هذه القوة العاتية ستضمحل بعد ١٠٠ أو ٢٠٠ سنة فقط؟

ربما لم يكن ماركس يعتقد بهذا الأمر بتاتا. قد يبدو المجلد الأول وكأنه يدق ناقوس نعي الراسمالية، لكن الفصل الأخير من المجلد الثاني يقدم عرضا تخطيطيا لحساباته الأفتراضية لنموذج إقتصادي لإقتصاد رأسمالي والذي ينمو بثبات من دون أزمات متكررة دوريا وبامكانه، نظريا، الأستمرار من دون نهاية. وبرغم أن ماركس كان يتوق الى انهيار الرأسمالية ونهاية الأستغلال – توق يتفجر،أحيانا بنبوءات موتها بصورة مروعة – ولا تكتسب قوة ماركس البلاغية أهليتها وفروقها الدقيقة التي تكاد لا تدرك في معانيها الا اذا تعمق المرء في دراسة اعماله بالكامل. لقد أعتاد البعض، أغلب الأحيان، تصوير ماركس كمنظر للحتمية الميكانيكية الذي يرى العالم بمنظار قوانين حديدية ونتائج لامفر منها، لكن هذا التصوير مثير للضحك لسطحيته. صحيح ان ماركس ادعى في البيان الشيوعي ان زوال النظام الرأسمالي وانتصار البروليتاريا مسألة حتمية بشكل متساو. لكنه إضاف،على أية حال، في الثامن عشر من بروومير لويس بونابرت(١٨٥٢) بأنالبشر يصنعون تأريخهم بانفسهم، لكنهم لايصنعوه كما يشتهون على وجه الضبط، ولا يصنعوه في ظل ظروف يختارونها بأنفسهم، لكن في ظل ظروف تواجههم مباشرة، خصصت لهم ورحلت اليهم من الماضي.

لقد وعدت المقدمة الأصلية لرأس المال لتقديم مخطط تمهيدي للقوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي... التي تؤدي دورها بنفسها من خلال الضرورة الحديدية. مع ذلك، لكون ماركس، ذاته، طالبا للقانون في السابق، كان يعرف ان مجرد وجود قانون ، لنقل مثلا، ضد السرقة فلا يعني ذلك ان تتوقف جميع السرقات. وهذا واضح، بخاصة، في ما يتعلق بأكثر صياغاته اثارة للجدل، الا وهو قانون انخفاض نسبة الربح.

ان فكرة انخفاض نسبة الربح عندما ينمو إقتصاد ما أمر مألوف بين جميع الإقتصاديين الكلاسيكيين ومن بينهم آدم سميث وديفيد ريكاردو برغم عدم اتفاقهما عن السبب الذي يؤدي الى هذا الانخفاض. وعزا سميث هذا الأمر الى تناقص الفرص المربحة، بينما أعتقد ريكاردو ان التجهيز المحدود للأرض يؤدي الى ارتفاع الأيجار، وبالتالي الى انقاص هامش الربح. أما رواية ماركس كما أوضحها في المجلد الثالث فانها تفيد بأن التنافس بين أصحاب المصانع سيجبرهم على أستثمار أكثر في رأس المال الثابت (المصنع والماكنة) وبناء عليه بصورة أقل بالتناسب على رأس المال المتغير(الأجور). وكما أعتقد ماركس اذا كان العمل الأنساني هو مصدر قيمة التبادل،اذن، يجب أن تنخفض نسبة الربح – ان لم يكن الأجمالي الحقيقي . وهذا الأمر ، في ما يتصل بذلك، برهن على ضرورته المنطقية ففي أثناء نموه يجب على النسبة العامة المتوسطة لفائض القيمة ان تعبر عن نفسها عن طريق النسبة العامة لأنخفاض الربح.

> لقد وعدت المقدمة الأصلية لرأس المال لتقديم مخطط تمهيدي للقوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي... التي تؤدي دورها بنفسها من خلال الضرورة الحديدية. مع ذلك، لكون ماركس، ذاته، طالبا للقانون في السابق، كان يعرف ان مجرد وجود قانون ، لنقل مثلا، ضد السرقة فلا يعني ذلك ان تتوقف جميع السرقات. وهذا واضح، بخاصة، في ما يتعلق بأكثر صياغاته اثارة للجدل، الا وهو قانون انخفاض نسبة الربح.

وواجه ماركس عدة حملات نقد حادة ضد هذا التأكيد الجرئ الذي لا أساس نظري له، ويبدو انه كان يتوقع ذلك. وحاول في ذات الفصل التالي إيجاد أسباب لماذا لا تنخفض نسبة الأرباح، عمليا، كما تفرضه نظريته. . احد هذه الأسباب هو: التجارة الخارجية: فألسلع المستوردة المنتجة بتكاليف رخيصة تسمح بوجود هامش أعلى للربح. وهناك،أيضا، المسألة المألوفة التي تتعلق بوجود جيش صناعي احتياطي: فالإنتاجية الزائدة تؤدي الى جعل العمال زائدين عن الحاجة وتدفع الأجور الى الانخفاض، وتبطئ، الى حد بعيد، الميل نحو استبدال العمل الأنساني من خلال احلال الماكنة ذات الكلفة المادية الباهظة. وباختصار،توجد هناك تأثيرات مضادة تفعل فعلها والتي تقاوم تأثيرالقانون العام وتلغيه، والتي لا تمنحه الا مجرد خاصية الميل. وحقا، فأن نفس التأثيرات التي تنتج ميلا في النسبة العامة للربح نحو الأنخفاض، تحشد، أيضا، التأثيرات المضادة، والتي تقوم بكبح واعاقة وشل هذا الأنخفاض جزئيا. ومرة أخرى، يبدو الأمر كما لو أن ماركس يعيد صياغة كلمات فرضيته من اجل ان تظهر صحيحة في كلتا الحالتين.

ويمكن إيجاد مؤهلات لماركس مماثلة عند مناقشته تلك الأزمات المستعصية لحالات الأفراط في الإنتاج (أو، اذا نظرت اليها من جانب آخر، يمكن وصفها بقلة الإستهلاك). فالنتيجة الأولى للركود عندما يحل يتمثل بانخفاض هائل في الأسعار وحدوث نقص في رأس المال. لكن هذا الأمر يعوض نسبة الربح ويسهل من فرص الأستثمار ويبدأ النمو الإقتصادي مجددا. أو، كما وضعه ماركس في المجلد الثالث من رأس المال : يمهد حدوث الركود في الإنتاج الطريق لتوسع تال في الإنتاج – في نطاق امكانيات الرأسمالي. وهكذا ندور، نحن، حول الدائرة كلها. جزء من رأس المال الذي انخفضت قيمته من خلال توقفه عن أداء وظيفته يعيد استعادة قيمته القديمة. وبصرف النظر عن ذلك، نقوم ، نحن، مع ظروف توسع الإنتاج، وأسواق أكثر اتساعا وزيادة في الإنتاج، بممارسة نفس الدورة من الأخطاء من جديد. ألا يستطيع المرء، لذلك، من اعتبار هذه الهزات الدورية كلا شيء أكثر من ميكانيزم لتصحيح الذات، كافلا البقاء الدائم للنظام مفضلا على ذلك التعجيل بالإطاحة به؟ وبكلمات ليون تروتسكي،الرأسمالية تحيا، بالتأكيد، على الأزمات وفترات الإزدهار الإقتصادي كما يحيا الكائن البشري على الشهيق والزفير.

ولم يوضح ماركس في أي مكان في رأس المال لماذا وكيف – واقل من ذلك، مايزال، متى – سيحطم، في النهاية، النظام نفسه. فهو يصرح بها، ببساطة، على أعتبار أنها قناعته الشخصية: كل هبوط جديد في الأسعار يؤدي الى تركيز أعظم لرأس المال، وهذا الاحتكار يصبح قيدا على نمط الإنتاج حتى يصلالتمركز، أخيرا، لوسائل الإنتاج وجماعية العمل نقطة تصبح فيه متعارضة مع المظلة الرأسمالية.. وتنفجر هذه المظلة الى شظايا... وتحل عملية مصادرة الملكية من المصادر لها، ويختتم ماركس بهذا المشهد السعيد المجلد الأول (والوحيد المكتمل) لرأس المال.

حسنا،تقريبا. فبعد خاتمة الخطبة الباهرة، قرر ماركس إضافة تقفيلة ساخرة على شكل فصل بعنوان النظرية الحديثة عن الاستعمار مصمم للكشف عما يحدث اذا تحرر عمال الأجر بعد تحطيم أغلالهم. ففي دول مثل انجلترا،أخضع النظام الرأسمالي لنفسه، بالكامل تماما، مصادر الأمة والتي يعتبرها الإقتصاديون كجزء من النظام الطبيعي. لكن ماركس لاحظ والأمر ذاته، وبطريقة أخرى، في المستعمرات، حيث يجابه كيس النقود معارضة من مستوطني الطبقة العاملة الذين يستخدمون عملهم لأغناء أنفسهم بدلا من الرأسمالي. وعثر ماركس على قصة السيد بيل في كتاب ألفه رجل الأعمال أدوارد جيبون ويكفيلد والذي استشهد به ماركس كمثال على النتائج الوخيمة للاستعمار العفوي غير المنظم. وعند مستوطنة سوان ريفر اشتكى ويكفيلد قائلا:لقد ضاعت كمية كبيرة جدا من رأس المال، البذور، الأدوات، والماشية جراء الحاجة الى العمال لاستخدامها... ولم يدخر أي مستوطن من رأس المال أكثر كي لايجبر الا على استخدام يديه. أما في الولايات الشمالية لأمريكا، أيضا، ربما من المشكوك فيه لو قلنا انه يمكن توصيف عشر السكان على انهم عمال مأجورون. وعندما تحين الفرصة لأي عامل، فانه يمتنع عن أن يصبح عاملاً بالأجرة ويتحول الى منتج مستقل – ولربما حتىيدخل في منافسة في سوق العمل مع أسياده السابقين. وطالب ويكفيلد مدافعا، من أجل معالجة مثل هذه الأمور المثيرة للصدمة باستعمار منظم، يضمن توفير عمال خانعين وتابعين، لايختلفون، بأي حال، عن العبيد في وظيفتهم ومنزلتهم. ويمكن انجاز ذلك، وبسهولة، بوضع سعر اصطناعي عال على الأراضي البكر، مما يضعها في مستوى أغلى ثمنا بكثير مما يستطيع دفعه كاسب الأجور العادي وهكذا يجبرون على العمل تحت إمرة المسكين السيد بيل.

وبمستطاع المرء ان يرى لماذا يسعى ماركس الى هكذا متعة أمام مثل هذا الأعتراف الصريح بحتمية هذه الشروط الأساسية للنظام الرأسمالي. وكتب معقبا: ان اي.ج. ويكفيلد يتمتع بميزة عظيمة لأنه اكتشف، ليس شيءا ما جديد عن المستعمرات، بل، الحقيقة السائدة عن العلاقات الرأسمالية في البلد الأم... الا وهي ان نمط الإنتاج الرأسمالي وتراكمه، وبالتالي الملكية الخاصة للرأسمالية أيضا، تمتلك للحفاظ على الشرط الأساسي لوجودها، الحق في إبادة تلك الملكية الخاصة التي ترتكز على عمل الفرد نفسه، وبكلمات أخرى، الحق في مصادرة العامل.وحقيقة ان ماركس أختار هذا كجملة ختامية لمجلده تقول لنا الكثير حول نواياه التأليفية. ولو كان أنتهى بمظلات تنفجر شظايا و من يصادر ينتهي بمصادرته من قبل آخرين، لربما يمكن اعتبار رأس المال، جوهريا، بمثابة عمل نبوئي حول الزوال المحتم للرأسمالية. بدلا من ذلك، يلتفت، ثانية، نحو الضحايا لا الى المضطهدين، تاركا أيانا مع تصريح،مرة اخرى،عن الدافع المهيمن: مهما كان قدرها، فان الرأسمالية، سواء استمرت في الحياة ١٠٠ سنة أو ١٠٠٠ ،لاتحيا الا بالاستغلال.